

**الاقتصاد في باكستان
في
ظل الخلافة**

حزب التحرير/ ولاية باكستان

بمناسبة طرح ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ - ٢٠١٤

الاقتصاد في باكستان في ظل الخلافة

"نهضة الاقتصاد الباكستاني في ظل الخلافة، وتحرير الإسلام له
من قيود البنك وصندوق النقد الدوليين"

حزب التحرير/ ولاية باكستان

المحتويات

٢.....	المقدمة: ازدهار باكستان يكون بالخلافة.....
٥.....	الإيرادات والنفقات.....
١٨.....	التصنيع.....
٢٨.....	الزراعة.....
٣٨.....	الكهرباء.....
٤٣.....	ارتفاع الأسعار.....

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ازدهار باكستان يكون بالخلافة

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْجُورِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]. على الرغم من المصادر المادية الهائلة والموارد البشرية الكبيرة في باكستان، إلا أنّ المشاكل الاقتصادية فيها متعددة، منها مشاكل البطالة، والمشاكل الزراعية، والصناعة المتخلفة، والضرائب وغيرها من المشاكل التي تُسبب شلل العجلة الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، فضلاً عن ارتفاع سعر الطاقة وعدم توفرها.

إنّ الميزانية التي أعلن عنها نظام كياني/شريف لن تحل أيّ مشكلة اقتصادية في باكستان، بل على العكس من ذلك ستفاقمها، وذلك لأنّ ميزانية عام ٢٠١٣م ما هي إلا استمرار للسياسات الاستعمارية التي حرمت باكستان من قدراتها الحقيقية - منذ نشأتها في عام ١٩٤٧م- والتي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتشمل هذه السياسات خنق النشاط الاقتصادي بالضرائب الضخمة، وإغراق باكستان بالديون بواسطة القروض الاستعمارية ذات الفائدة العالية، كما تشمل تفويض ملكية الدولة للبنية التحتية الأساسية، ومنع إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة تقوم على الصناعة الحربية حتى تبقى باكستان معتمدة على الواردات الأجنبية في الجوانب الاقتصادية الحساسة، وتشمل إبطال أيّة محاولة للنهوض بالزراعة في الأراضي الزراعية

لمنع منافسة الزراعة الغربية، والإصرار على ربط العملة بالنقود الورقية بدلاً من ربطها بالثروة الحقيقية (الذهب والفضة) حتى تفقد العملة قدرتها الشرائية باستمرار، واحتكار الملكية العامة من مصادر الثروة الهائلة مثل النفط والغاز والكهرباء من أجل شل الاقتصاد. هذه السياسات الاستعمارية المدمرة هي سمة ثابتة لمختلف الحكومات التي تتبنى القوانين الوضعية في باكستان. ونظام كياني/شريف ليس استثناءً.

إنّ الديمقراطية التي يُحكّم بها الشعب الباكستاني، مجرد أداة استعمارية يضمن الغرب من خلالها مصالحهم في البلاد، وميزانية عام ٢٠١٣م مثال واضح لذلك، فلم تكن هذه الميزانية أكثر من مجرد توجيهات لصندوق النقد الدولي بعد زيارة الوفد الباكستاني المؤلف من ستة أعضاء -منهم الأمناء للشئون المالية والاقتصادية ومحافظ البنك المركزي الباكستاني وسكرتير التمويل الخارجي ورئيس المجلس الاتحادي للإيرادات- للولايات المتحدة في ١٧-٢٢ نيسان. لقد مهدت الديمقراطية الطريق للاستعمار، ليدخل من خلالها على بلاد المسلمين مسبباً لهم المآسي، وليحول دون تطبيق الإسلام الشامل عليهم، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ٢٠].

السبيل الوحيد لإقامة نهضة اقتصادية أساسها متين في باكستان، يكون بإلغاء الديمقراطية وإعادة الخلافة إلى هذا البلد المسلم، فأحكام الإسلام هي وحدها التي تُوجد الرفاهية للحياة الاقتصادية وتنعش الاقتصاد في بلاد المسلمين.

إنّ لدى حزب التحرير نظرة واسعة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ودستوراً لدولة الخلافة، كما لديه رؤية تفصيلية لنظام الحكم في الإسلام، ينتظر تطبيقه عودة الخلافة تحت قيادة أميره الفقيه البارز ورجل الدولة، الشيخ عطاء بن خليل أبو الرشته بإذن الله.

إنّ دولة الخلافة بتطبيقها لأحكام الإسلام الفريدة ستحرر العالم من بؤس الأنظمة الاقتصادية الوضعية، فدولة الخلافة ستقوم بإعادة هيكلة الدولة، من مثل الفصل بين الملكية العامة والخاصة، كما ستفرض دولة الخلافة بناء قاعدة صناعية ثقيلة قوية، وستدعم البحوث الرائدة في العالم، وغيرها من التدابير. فمثلما كانت الزراعة في ظل الخلافة موضع حسد من قبل العالم لقرون عديدة، فإنها ستعود كما كانت عليه مرة أخرى، وستغدو دولة الخلافة الدولة الرائدة في العالم بإذن الله.

ستشهد باكستان بإقامة دولة الخلافة تغييرات جذرية في نظامها الاقتصادي، مثل سك عملة للدولة على أساس الذهب والفضة مرة أخرى، مما يقضي على التضخم من جذوره، ومثل تمليك الأرض الزراعية لزارعها، مما يزيد من وسائل كسب الرزق في المناطق الريفية، ويوفر الأمن الغذائي للدولة والأمة، أيضاً. ومثل إرجاع موارد الطاقة إلى الملكية العامة حتى يتسنى توفير الطاقة بسهولة وبثمن زهيد. وهكذا فإنّ الخلافة ستثبت للعالم حقيقة الإسلام وفساد الرأسمالية بشكل عملي.

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الْبَاقِيَ وَلَا تُرْسِلْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَنْ آتَاكَ اللَّهُ الْبَاقِيَ وَلَا تُرْسِلْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَنْ آتَاكَ اللَّهُ الْبَاقِيَ وَلَا تُرْسِلْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَنْ آتَاكَ اللَّهُ الْبَاقِيَ﴾

حزب التحرير

ولاية باكستان

٣ شعبان ١٤٣٤ هجري

١٢ يونيو/ أيلول ٢٠١٣ م

الإيرادات والنفقات

1- بداية: القوة الاقتصادية لا يمكن أن تكون عن طريق الديمقراطية أو الدكتاتورية، فأشكال الحكم هذه فاسدة، لأنها تُخضع الإيرادات والنفقات لمصالح القوى الاستعمارية الكافرة وعملائهم الذين يأتون للحكم في باكستان.

إنَّ إيرادات خزينة الدولة ضرورية لرعاية شؤون الناس وإدارة نفقات الدولة، مثل الصحة والتعليم والقوات المسلحة، ولكن في ظل النظام الحالي في باكستان، فإنَّه سواء أكانت الديمقراطية أم الدكتاتورية اللتان حكمتا البلاد بالتناوب، فقد كانت هذه الأنظمة لضمان المصالح التجارية للمستعمرين الكفار، ولجموعة صغيرة من الخونة والعملاء في القيادة العسكرية والسياسية. ومن أجل تحقيق ذلك فإنَّ الحكومة تقوم بتعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطبيق سياسات مذلة من الضرائب والخصخصة، وهذه السياسات حرمت السكان من مصادر ضخمة من الإيرادات، ومن ثم تم تحميل الناس عبء نفقات الدولة من خلال فرض ضرائب عديدة وبأسماء شتى، والتي خنقت النشاط الاقتصادي وأضافت بؤساً إلى بؤس الشعب، فغصبت الناس جميع مدخراتهم وأملاكهم، فالضرائب تضرب على المواد الغذائية والملابس والمأوى والدخل والميراث والإدارة والصحة والتعليم، ما يجعل الحصول على "الكاماليات" حكراً على قليل من الناس، وكثير من الاحتياجات غير متوفرة للجميع، وعلاوة على ذلك، وعلى جانب النفقات، فإنَّ النفقات هي في المقام الأول لتأمين احتياجات المستعمرين الكفار وعملائهم، وتهمل شؤون الناس الأساسية والكمالية.

هذا هو واقع الإيرادات والنفقات في باكستان في ظل النظام الاستعماري بغض النظر عن كان يأتي إلى الحكم، وما إذا كان نظام الحكم فيها ديمقراطياً أم ديكتاتورياً، حيث تعرضت سيادة باكستان الاقتصادية للاعتداء عليها في زمن الجنرال مشرف، ولا يزال يُساء استخدام الاقتصاد خلال فترة حكم زرداري - كياني، وسوف تستمر هذه المأساة في إطار النادي القادم من الخونة والعملاء، وهذا لأنّ الإنسان في الديمقراطية والديكتاتورية هو الذي يضع القوانين وفقاً لأهوائه ورغباته بدلاً من تطبيق ما أنزله الله سبحانه وتعالى.

٢- حرمان المجتمع من إيرادات الممتلكات العامة

أ- بتطبيق الرأسمالية الديكتاتورية والديمقراطية في باكستان فقد حرمت الدولة عامة الناس من مصادر الدخل الهائلة، من خلال خصخصة الممتلكات العامة، مثل خصخصة النفط والغاز والكهرباء، فملاك النفط والغاز والكهرباء من المحليين والأجانب جنوا عائدات ضخمة من الأرباح من هذه الموارد القيّمة، فعلى سبيل المثال فإنّه يمكن للخلافة بيع الفائض من موارد الطاقة إلى الدول الأجنبية غير المحاربة للمسلمين والإسلام بأسعار حقيقية، وإنفاق العائد على ما فيه خدمة للرعايا، وبهذا تستطيع الخلافة ضمان استفادة الأمة نفسها من ثرواتها، بدلاً من أن تصبح مصدراً للبؤس من خلال إشراك الشركات الخاصة لجني الأرباح، فإنّ الحكومة بهذه السياسة تضيف إلى أعباء الناس مزيداً منها من خلال فرض مزيد من الضرائب الضخمة على الطاقة فترتفع الأسعار على المواطن، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ طريقة الرأسمالية في التعامل مع الملكية الخاصة فيما ينبغي أن يكون مملوكاً من قبل الدولة في

المقام الأول، مثل الآلات الثقيلة والأسلحة والاتصالات والبناء والنقل العام طريقة فاسدة بحيث تتيح للأفراد أن يهيمنوا على السوق، ولكن في ظل الخلافة القادمة قريبا بإذن الله فإنّ مثل هذه الأمور تكون في المقام الأول تابعة لمؤسسات الدولة، ويُسمح للشركات الخاصة الموجودة في البلاد من دخول هذا الميدان ولكن تحت إشراف الدولة وذلك لمنع هيمنة هذه الشركات على دور الدولة كما يحدث في هذه الأيام.

لهذا السبب فإنّه في ظل الرأسمالية، فإنّ أغنى الشركات في العالم هي شركات الطاقة والأسلحة والآلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين يتم حصر إيرادات الحكومات في اتجاه واحد فقط، وهو خنق الناس بالضرائب ودوام زيادتها، وعلاوة على ذلك، فإنّه في حالة باكستان، فإن النظام يقدم الحوافز لتشجيع الملكية الأجنبية من خلال خفض الضرائب على الواردات من الآلات والمدخولات الاقتصادية الأخرى، والإعفاءات الضريبية على الأرباح التي يُعاد إرسالها لتعزيز اقتصاد البلد الأجنبي، ويتضح النهب المباشر من قطاع الصناعات التحويلية في باكستان من قبل الأجنبي من حجم استثمار الحكومة المباشر نفسها في الاستثمارات الأجنبية، والتي بلغت خلال نظام مشرف عنان السماء واستمرت بالارتفاع في ظل كياني-زرداري.

ب- خنق معظم الناس بالضرائب، في حين ينتعش عددٌ قليل منهم تحت إشراف صندوق النقد الدولي خلال فترة مشرف، واستمرار ذلك في فترة حكم كياني - زرداري، فقد تم خنق باكستان بالضرائب الضخمة على الاستهلاك وعلى السلع،

فقد كانت إجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٧-١٩٨٨ ١١٧٠٢١ مليون روبية، وفي عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ٧٠٦١٠٠ مليون روبية، وفي عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ٢٥٣٦٧٥٢ مليون، وكانت الضرائب من هذا المجموع، والتي هي ضريبة الدخل وضريبة الأملاك وضريبة الشركات: ١٢٤٤١ مليون في ١٩٨٧-١٩٨٨، ثم ارتفعت إلى ١٥٣٠٧٢ مليون روبية في ٢٠٠٢/٢، ثم مرة أخرى في ٢٠١١/١٢ إلى ٧٤٥,٠٠٠ روبية، وهذا يمثل قفزة من ١٠٪ إلى أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات، ومن ثم زيادة أخرى إلى ٢٩٪ في ظل كيان وزردي في عام ١٢/٢٠١١، وعلاوة على ذلك، ارتفعت ضريبة الدخل وحدها في الفترة نفسها من ١٧٪ إلى ٣٢٪ من إيرادات الدولة الرئيسية، بين عام ١٩٨٧-١٩٨٨، ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهذا يعني أنّ العمال واجهوا صعوبات أكبر من أي وقت مضى، مع زيادة في الضرائب على حساب أجورهم، فطالما ظل هذا النظام الفاسد فسوف يظل الوضع سيئاً، بغض النظر عن يأتي إلى السلطة، وفي عام ٢٠١١-٢٠١٢ جمعت الحكومة ٧٣٠٠٠٠ مليون روبية من ضرائب الدخل وحدها، وهو أكثر من جميع الإيرادات التي تم جمعها في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، فإنّها في ميزانية عام ٢٠١٢-٢٠١٣، تهدف الحكومة إلى جني ميزانية مذهلة تصل إلى ٩١٤٠٠٠ مليون روبية، ومع ذلك، فإنّ الحكومة تدعو إلى فرض مزيد من الضرائب، مليئة مطالب المستعمرين الغربيين لخنق الحياة، حيث لا يتبقى سوى القليل في الاقتصاد.

وبالنسبة للضرائب غير المباشرة من مثل الضرائب على المركبات والمكوس والضرائب على التجارة الدولية والضرائب على المبيعات والرسوم الإضافية على الغاز والنفط وغيرها من الضرائب والضرائب على السفر، فقد كانت ٨١٠١٥ مليون وروبية في عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ثم ارتفعت لتصل إلى ٣٩٧٨٧٥ مليون روبية في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفي ظل فترة حكم مشرف ارتفعت ضريبة المبيعات بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من ٩٪ في ١٩٨٧/١٩٨٨ إلى ٤٣٪ لتصبح عائدات الدولة الكبرى من الضرائب، فضريبة المبيعات هذه جعلت شراء الأدوية والمواد الغذائية والحاجات الزراعية والصناعية في غير مقدور الناس، وخنق قدرتهم على المساهمة في الاقتصاد وتأمين احتياجاتهم الأساسية، ومثل هذا النظام الضريبي يؤدي بطبيعة الحال إلى تراكم الثروة في المجتمع في أيدي قلة من الناس، حيث يعاني من هم في أسفل السلم أكثر من غيرهم مرتين، مرة عند تقاضيهم أجورهم، ومرة عند شرائهم حاجاتهم، ومع مرور الوقت، فإنّ هذا يعني المزيد من الإخفاقات في الصناعة والزراعة، مما يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي نسبة ضئيلة من السكان. وسوف تستمر هذه الظاهرة بالتفاقم ما دام هذا النظام قائماً، ففي عام ٢٠١١-٢٠١٢ جمعت الحكومة ٨٥٢٠٣٠٣ مليون روبية من ضرائب المبيعات، وتهدف الحكومة إلى جمع ١٠٧٦٥٠٠ مليون روبية في الميزانية العامة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣.

بعد كل ذلك، فإنّ إيرادات الرأسمالية مجتمعة من ضريبة المبيعات وضريبة الدخل وحدها تعادل أكثر من ٦٠٪ من جميع عائدات الدولة، ما يعني أنّ حصة كبيرة من الإيرادات هي من اغتصاب أجور الناس وتقويض قدرتهم على شراء الضروريات،

فهذا النظام الفاسد لا ينتج إلا الفشل ويهمل رعاية شؤون الناس، وهذا هو سبب سعي أولئك الذين في السلطة في هذا النظام لرفع نسبة الضرائب، وبالنسبة لضريبة الدخل، فإنّ نظام الضرائب على الناس هو في الحقيقة على ثمره عمل من يكابدون من أجل تحصيل احتياجاتهم الأساسية وبعض الكماليات، بدلا من فرض الضرائب على فائض مال من تتجاوز ثروتهم احتياجاتهم الأساسية وبعض الكماليات، أما ضريبة المبيعات، فإنّ الضرائب تفرض على الناس الذين يحاولون سد حاجاتهم الأساسية وتوفير بعض الكماليات، بدلا من فرضها على أولئك الذين لديهم فائض من الثروة فقط، وبالرغم من كل هذا التعسف في فرض الضرائب فإنّهم يصرون على أنّ هذا النظام هو "من أجل الشعب". بينما في الخلافة، فإنّه لا ضريبة على الدخل ولا يوجد ضريبة على المبيعات، وذلك لأنّ الملكية الخاصة مصنونة في الأصل، وإن احتاجت الدولة للإنفاق على ما تعجز عنه مما هو واجب على الناس بالأصل فإنّها تفرض الضرائب على الثروة الفائضة عن الحاجات الأساسية والكمالية المعروف، ويكون تحت شروط صارمة حددها الشرع، لا الدولة.

ت - النفقات التي تخدم مصالح المستعمرين وعملائهم

بعد أن حرمت الأمة من إيراداتها الشرعية، وخنقت أيضا أرباحها وقدرتها على الشراء والإنتاج أخذت الحكومة قروضا ربوية من الدول الاستعمارية الكافرة. وهذه القروض تهدف إلى إبقاء باكستان غارقة في الدين، وذلك لتجريدها من أصولها وتقليص قدرتها على الوقوف على قدميها في تحدي الغرب، فكان مجموع الديون المستحقة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ١٥,٤٥١ مليار دولار، على الرغم من أنّه

وفي الفترة نفسها تم تسديد ٣٦,١١١ مليار دولار. فعلى مدى عقود دفعت باكستان ٣,٦٦ مليار دولار سنوياً، ومع ذلك شهدت ديونها الخارجية تضاعفاً، واستمر الوضع في التدهور مع مرور الزمان، وبالنظر إلى الديون المستحقة لمؤسسة استعمارية واحدة، صندوق النقد الدولي وحده، فقد وصلت في نهاية آذار مارس ٢٠١٢ إلى ٨,١ مليار دولار، كما ذكرت وزارة المالية في باكستان. والآن تنفق باكستان ٣٥٪ من ميزانيتها على خدمة الدين، والتي تمثل ١١ مليار دولار من الميزانية العامة لعام ٢٠١١-٢٠١٢ والتي تبلغ ٣٠ مليار دولار. وهذا المال يُجرم منه السوق، ولا ينفق على تأمين الاحتياجات الأساسية للشعب، وهذا الظلم العالمي، كما في باكستان، فإنّ العديد من البلدان قد سددت ديونها مرات عدة، ولكن تبقى غارقة في الديون بسبب الفوائد والشروط الاستعمارية الظالمة.

٣- الجانب الشرعي الذي يتعلق بإنشاء اقتصاد مبني على قاعدة قوية وثابتة

أ - نظرة عامة للإيرادات والنفقات

على عكس الرأسمالية، فإنّ الإسلام لا يعتمد على ضرائب الدخل والاستهلاك السائدة في النظام الرأسمالي كوسيلة لتوليد الإيرادات، بل تجنّب الإيرادات من الثروة بعد سد احتياجات الناس منها، وكذلك على الإنتاج الفعلي، حتى عندما تضطر الخلافة إلى فرض الضرائب، فإنّها تلجأ إلى ذلك تحت شروط صارمة وتضرب على فائض الثروة، لذلك لا يتم معاقبة الفقراء من غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية، وهذه الطريقة في جني الإيرادات ممكنة، وذلك بسبب العائدات الضخمة التي ستستغلها الدولة من خلال الشركات المملوكة للدولة والمملوكة للقطاع العام مثل

موارد الطاقة والآلات وصناعة البنية التحتية، ومن خلال قوانين الإسلام للإيرادات الفريدة من نوعها، والتي تعتمد على العدالة في توزيع الثروة بدلا من تركيزها. وكما تبني حزب التحرير في دستور دولة الخلافة في المادة رقم ١٤٨ "لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإنّ ذلك موكول لرأي الخليفة واجتهاده"، وفي المادة رقم ١٤٩ "واردات بيت المال الدائمة هي الفيء كله، والجزية، والخراج، وخمس الركاز، والزكاة. وتؤخذ هذه الأموال دائمياً سواء أكانت هنالك حاجة أم لم تكن"، وفي المادة رقم ١٥١ "يعتبر من الواردات التي توضع في بيت المال الأموال التي تؤخذ من الجمارك على ثغور البلاد، والأموال الناتجة من الملكية العامة أو من ملكية الدولة، والأموال الموروثة عمن لا وارث له، وأموال المرتدين".

ب - الصناعة مصدر للدخل

سوف تزدهر الصناعة في دولة الخلافة، فلن يتم خنقها بالضرائب خصوصا لمختلف أنواع المدخولات المهمة، من مثل الطاقة التي تحتاجها الآلات، وبدلا من ذلك، فإنّ الدولة سوف تجني عائدات من أرباح التجارة والبضائع الزائدة عن الحاجة، وهذا ما يسمح للشركات للتركيز على الإنتاج من دون قيود، ويتم تنمية إنتاجهم من خلال ضمان أرباحهم أو الثروة المتراكمة لديهم، جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٤٣ "تجبي الزكاة من المسلمين، وتؤخذ على الأموال التي عين الشرع الأخذ منها من نقد وعروض تجارة ومواش وحبوب.

ولا تؤخذ من غير ما ورد الشرع به. وتؤخذ من كل مالك سواء أكان مكلفاً كالبالغ العاقل أم غير مكلف كالصبي والمجنون، وتوضع في باب خاص من بيت المال، ولا تصرف إلا لواحد أو أكثر من الأصناف الثمانية الذين ذكرهم القرآن الكريم.

ت - الخراج والعشر كمصدرين للدخل لا يخنقان المزارعين

في ظل الحكم الإسلامي، أنتجت شبه القارة الهندية، وهي بلاد زراعية في أغلبها، ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وقد كان مفهوم الخراج أحد أسباب ذلك الإنتاج الضخم، فملك رقبة الأرض الخراجية يعود للمسلمين، ولكن استخدامها والاستفادة منها للشخص الذي يزرعها، وبالتالي فإنّ الشخص الذي يزرع الأرض هو المستفيد الأول من إنتاجها مباشرة، هذا ما سمح بتداول الثروة وعزز الإنتاج وطرق كسب الرزق، وولدت للمسلمين الإيرادات من الأراضي، وفقاً لقدرة الأراضي، بينما لما جاءت الرأسمالية، في ظل الحكم البريطاني، فقد تم فرض الضريبة على المزارعين بشكل كبير، واضطر بعضهم إلى الاقتراض الربوي، فغرقوا في الديون، وفي نهاية المطاف اضطروا إلى بيع أراضيهم، فقد كان هذا الأسلوب أحد أسباب استيلاء المستعمرين والمتعاونين معهم على الأراضي، ولا تزال الزراعة تعاني حتى اليوم من الرأسمالية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الزراعة في باكستان لا تزال منافسة على مستوى عالمي في العديد من المجالات، ولديها القدرة على التطور أكثر فأكثر، ويواجه المزارعون الضرائب الكبيرة على الحاجات الزراعية من الأسمدة والبذور والنقل والآلات والوقود، فيضطرون لمحاولة زيادة الأرباح من خلال التصدير للأسواق الخارجية، وفرضت على باكستان المعاناة من خلال إجبارها جعل تكلفة المستوردات

من الحبوب والمحاصيل المحسنة باهظة الثمن، بينما في الإسلام، فإنه لا يقوم توليد الإيرادات من خلال فرض الضرائب على المدخولات الزراعية، بل يفرض العشر على الإنتاج من الأرض، والخراج على الأرض بقدر ما تحتل، وهو ما يمكن المزارعين من زيادة الإنتاج، من دون تباطؤ بفعل الإفراط في كلفة الإنتاج، وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٤٥ "يُجبي الخراج على الأرض الخراجية بقدر احتمالها، وأما الأرض العشرية فتحجب منها الزكاة على الناتج الفعلي."

ث - اللجوء إلى الضرائب يكون بشروط صارمة محددة شرعا وليس جزافا

حرص الإسلام على صيانة حرمة الملكية الفردية وحرّم غصبها، لذلك فإنّ الضرائب موجودة في ظل الخلافة، ولكن كملاذ أخير وتحت شروط صارمة تتعلق بحالات جوازها وقبورها، وهي فقط في حالة عدم كفاية العائدات للإنفاق على ما يجب على المسلمين القيام به بالأصل، وتكون فقط على الأغنياء ممن تمكنوا من سد احتياجاتهم الأساسية والكمالية بالمعروف، لذا فإنّ الإسلام يضمن عدم وجود ضرائب على الجهود المبذولة لتأمين الاحتياجات الأساسية والكماليات بالمعروف، كما يحدث في الرأسمالية على شكل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، والتي تعاقب الأقل حظا في المجتمع، وهذا يعني أنّ الضرائب في الإسلام تساهم في تداول الثروة بدلا من تركها، ففي باكستان فإنّ أغني ٣٠ شخصا يملكون حوالي ١٥ مليار دولار، وهذه الأرقام هي التي تم الإفصاح عنها رسميا، فإذا فُرضت عليهم ضريبة بنسبة ٣٠٪ فإنّ العائدات تكون ٤,٥ مليار دولار، وبالتالي فإنه يمكن استخدام هذه الأموال التي يتم جمعها من خلال الضرائب لتفي حاجات الطوارئ وفق أحكام

الشرع كإطعام الفقراء أو معالجة الزلازل، كما يمكن لدولة الخلافة الاقتراض من الأثرياء للقيام بالمشاريع وتسديد الدين على مدى قصير أيضا دون فوائد، كما تفتح الخلافة باب التبرعات الطوعية للأمة التي لا تبخل بالعطاء في سبيل الله سبحانه وتعالى، وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٥٠ "إذا لم تكف واردات بيت المال الدائمة لنفقات الدولة فإن لها أن تحصل من المسلمين ضرائب، ويجب أن تسيّر في تحصيل الضرائب على الوجه التالي: أ- لسد النفقات الواجبة على بيت المال للفقراء والمساكين وابن السبيل وللقيام بفرض الجهاد. ب- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على سبيل البدل كنفقات الموظفين وأرزاق الجند وتعويضات الحكام. ج- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق دون بدل كإنشاء الطرقات واستخراج المياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات. د- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه الضرورة كحادث طرأ على الرعية من مجاعة أو طوفان أو زلزال." وفي المادة رقم ١٤٦ "تستوفى من المسلمين الضريبة التي أحاز الشرع استيفاءها لسد نفقات بيت المال، على شرط أن يكون استيفؤها مما يزيد على الحاجات التي يجب توفيرها لصاحب المال بالمعروف، وأن يراعى فيها كفايتها لسد حاجات الدولة." وفي المادة رقم ١٤٧ "كل ما أوجب الشرع على الأمة القيام به من الأعمال وليس في بيت المال مال للقيام به فإن وجوبه ينتقل على الأمة، وللدولة حينئذ الحق في أن تحصله من الأمة بفرض الضريبة عليها. وما لم يجب على الأمة شرعاً القيام به لا يجوز للدولة أن تفرض أي ضريبة من أجله، فلا يجوز أن تأخذ رسوماً للمحاكم أو الدوائر أو لقضاء أي مصلحة".

ج- ضوابط الإنفاق

من كل ما تقدم فإنّ الخلافة تجني عائدات ضخمة من ممتلكات الدولة والممتلكات العامة والزراعة والصناعة ومن دون خنقها، ومن الفبيء والخراج والجزية ومال المرتدين، ومال من لا وراث له وغيرها، وعلى صعيد النفقات فإنّ الإسلام ينص على ضرورة رعاية شؤون الناس للحصول على الحاجات الأساسية، وبطبيعة الحال، فإنّ الخلافة لن تدفع الديون للمؤسسات الاستعمارية الإجرامية، بل ستحاسب الخلافة على حقيقة أنّه تم دفع تلك الأصول مرات عدة، كما هو الحال مع العديد من البلدان الإسلامية، جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٥٢ "نفقات بيت المال مقسمة على ست جهات هي: أ - الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة يصرف لهم من باب الزكاة. ب - الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد والغارمون إذا لم يوجد في باب أموال الزكاة مال صرف لهم من واردات بيت المال الدائمة، وإذا لم يوجد لا يصرف للغارمين شيء. وأما الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد فتحصل ضرائب لسد نفقاتهم ويقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد. ج - الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند والحكام، فإنه يصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكف مال بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات، ويقترض لأجلها في حالة خوف الفساد. د - المصالح والمرافق الأساسية كالطرق والمساجد والمستشفيات والمدارس يصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يف ما في بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات. هـ - المصالح والمرافق الكمالية يصرف عليها من بيت المال، فإذا

لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل. و -الحوادث الطارئة كالزلازل والظوفان يصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يقتض لأجلها المال في الحال ثم يسدد من الضرائب التي تجمع".

ملاحظة: يُمكن الرجوع إلى المواد التالية في مقدمة الدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن الكريم والسنة: من المادة رقم ١٤٣ إلى المادة رقم ١٥٢. كما يُمكن زيارة الموقع التالي للاطلاع على المواد ذات الصلة: <http://htmediapak.page.tl/policy-matters.htm>

٤- حجم الإيرادات والنفقات للقوة العالمية الرائدة

أ- ستكون ذات عائدات كبيرة من خلال موارد الملكية العامة من مثل النفط والغاز والكهرباء، وكذلك عائدات ملكية الدولة لصناعة الآلات الثقيلة والسلاح وغيرها.

ب- ستنتهي دولة الخلافة الضرائب على مدخلات الصناعة والزراعة، التي تُنتج الإنتاج، بل ستكون الإيرادات من أرباح بيع البضائع الفائضة، وكذلك من إنتاج الأرض الزراعية وفق الأحكام الشرعية.

ت- رفض تسديد الديون للمؤسسات الاستعمارية الغربية، فقد تم تسديد القروض مرات عدة من خلال الشروط الجائرة على تلك القروض، وستركز دولة الخلافة على الإنفاق على الاحتياجات الشرعية الرئيسية للمسلمين، وعلى بناء صناعة قوية ومزدهرة.

التصنيع

أولاً: المقدمة: باكستان لا تستخدم طاقاتها الصناعية بسبب تبني السياسات الاستعمارية التي تفرضها الديمقراطية والديكتاتورية على حد سواء.

أ- على الرغم من أنّ باكستان لديها موارد مادية ضخمة، وسكانها من الشباب الأذكاء المليئين بالحيوية - إلى درجة أنّه تم إدراج باكستان ضمن اقتصادات "الإحدى عشرة المقبلة" في العالم فيما يتعلق بإمكاناتها - إلا أنّ صناعاتها ومنذ نشأتها في حالة يُرثى لها، أمّا ما يسمى بالنمو الصناعي الكائن في الستينات والسبعينات فهو في الصناعات الأساسية والبسيطة فحسب، دون أن يكون هناك أيّ إرساء للبنية التحتية للصناعة الثقيلة، وقد انخفض معدل النمو الصناعي من ٨,٢٪ في الثمانينات إلى ٤,٨٪ في التسعينات، وفي النصف الأخير من التسعينات كان النمو ٣,٢٪ فقط، وفي عام ١٩٩٦م/١٩٩٧م كان النمو في القطاع الصناعي ناقص ٠,١٪، وأصبح ١,٥٪ في عام ١٩٩٩م/٢٠٠٠م، كما انخفض الاستثمار الخاص من ١٠٪ إلى ٨٪ خلال التسعينات، وعلى الرغم من ملكية الأجانب للصناعة، فقد انخفض رأس المال الثابت الإجمالي في القطاع الخاص من قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير، واستمر في الانخفاض بنسبة تصل إلى ٦٠٪ على مدى التسعينات. لقد سهّل الحكام المتعاقبون الاستثمارات الصناعية للشركات الأجنبية، مثل محطات استخراج وتوليد الطاقة، كما عملوا على إرسال أرباحها الضخمة إلى الخارج، في حين عرقل الحكام نمو

الشركات المحلية الخاصة من خلال اشتراط الحصول على (شهادات عدم ممانعة) لإنشاء مصانع متوسطة الحجم؛ وبالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت معدلات الرسوم الجمركية بشكل كبير، حيث انخفضت من ٢٥٪ إلى أقل من ٢٠٪ في عام ١٩٨٦م، مما سهّل على الشركات الغربية إغراق أسواقنا ببضائعها، لذلك لم يكن من المستغرب اليوم إعلان الآلاف من الوحدات الصناعية بأنّ إنتاجها الصناعي قد انخفض إلى أدنى مستوياته، وذلك لصالح الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، ولصالح تعزيز قبضتها على اقتصادنا.

ب- لم ولن تُمكن الديمقراطية باكستان من تحقيق ما يمكنها تحقيقه أبداً، لأنّ هدف الديمقراطية في باكستان يتمثل في تنفيذ السياسات الاستعمارية الغربية، والقوى الاستعمارية تريد أن تُبقي باكستان دولة ذات صناعة بدائية غير قادرة على استخراج مواردها وخالية من الصناعات الثقيلة، مثل تصنيع المحركات ومحركات الطائرات، وتريد أن تحول باكستان إلى سوق ضخمة للمنتجات الغربية، وأن تُبقيها معتمدة على استيراد الآلات الزراعية حتى البسيطة منها، مع السماح لها بتصدير منتجات الصناعات الخفيفة للأسواق الغربية، مثل المراوح الكهربائية والمعدات الجراحية والحرف اليدوية والسلع الرياضية. ومن ناحية أخرى فإنّ تفشي البطالة على نطاق واسع، والترويج إلى السلع باهظة الثمن، والاعتماد على الغرب في تكنولوجيا الأسلحة، وهجرة العقول إلى الغرب، غيض من فيض أعراض هذه

السياسات الاستعمارية. كان يجري تنفيذ هذه السياسات الاستعمارية منذ إنشاء شركة الهند الشرقية، ويتم تنفيذها اليوم من خلال الديمقراطية، وبرعاية وتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانياً- الاعترافات السياسية: إزالة الأقفال والأغلال عن انطلاق صناعات الأمة.

أ- إنّ إنشاء صناعة قوية يتطلب التركيز على الصناعة العسكرية، فمثلاً تُعدّ أمريكا والصين قوى صناعية في العالم؛ لأنّ لديهما توجهاً نحو الصناعات الحربية، من مثل تصنيع أمريكا لطائرة الشبح المتطورة والحواسيب المتقدمة وتكنولوجيات الفضاء، وقد استفادت كل من ألمانيا واليابان من التوجه العسكري في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث استفادت من إرثهما الصناعي في تنمية الصناعية الحالية، في صناعة السيارات المنافسة والمدرعات والمحركات النفاثة. كما أنّ التكنولوجيا العسكرية/الفضاء مصدر للكثير من الابتكارات في المنتجات الاستهلاكية والمنتجات الثانوية، بما في ذلك الأدوات الكهربائية المنزلية، مثل استخدام الهاتف على أواني القلي واستخدام أنظمة الإنترنت من أجل تنظيم الأجهزة المنزلية. وعلى الرغم من أنّ باكستان قد أنتجت الأسلحة النووية، إلا أنّها قد حُرمت من الصناعات الثقيلة بسبب الاستعمار، وقواتها المسلحة تعتمد على التكنولوجيا العسكرية من الدول الاستعمارية المحاربة، وكثير من المجالات الحيوية في اقتصادها يعتمد على المنتجات والتكنولوجيات الأجنبية، من الاتصالات السلكية واللاسلكية والمحركات والآلات الثقيلة.

ب- أدت سياسات الخصخصة القسرية والتأميم للصناعة إلى معاناة هائلة، والدول الاشتراكية أو الشيوعية أممت الصناعة بشكل كامل كمحاولة لعلاج مشكلة تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة من الناس، فكان هذا الحل من قبل الأنظمة البشرية فاشلاً، لأنه حدّ من الرغبة الطبيعية لحيازة الثروة، والتي تحفز على الإنتاج والابتكار، وعلى الطرف الآخر فإنّ الرأسمالية تدعو إلى الملكية الخاصة العالمية، ولا تهتم بما إن كان التملك هو للموارد التي يحتاجها الناس، والتي يجب ألا يجرموا منها لحاجتهم الماسة إليها، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ التركيز الهائل للثروة في أيدي قلة من الرأسماليين، الذين هم بمثابة جماعات ضغط لإملاء الأهداف السياسية الخارجية للدولة، يدفع الدول الاستعمارية إلى شنّ الحروب على الأمم الغنية بالموارد، مثل البلدان الإسلامية.

ت- البحث والتطوير مرتبط بالصناعات الثقيلة ويعتمد عليها، ولكن كليهما يتبنّى ضمن رؤية الدولة الرائدة، فلأنّ القوة العظمى في العالم (أمريكا) سعت لتكون الدولة الرائدة في العالم، فُرض عليها إقامة الصناعات الثقيلة الكبيرة، حتى إنّها سعت إلى استخدام العلماء الأجانب، مثل مهندسي الصواريخ الألمان، وسعت إلى إنشاء الجامعات التي تقوم بالأبحاث التكنولوجية. لقد كانت جامعات دولة الخلافة الوجهة المفضلة للنخبة الأوروبية، وكانت اللغة العربية لغة العالم في العلوم والتكنولوجيا، وكانت صناعة الأسلحة في الخلافة تبث الرعب في قلوب أعداء الأمة في جميع

أنحاء العالم، في حين أنه في باكستان اليوم هناك هجرة ضخمة للعقول، فيقوم النابغون بالهجرة إلى البلدان التي تستغل مهاراتهم ذات الفائدة العملية والفورية.

ث- إنّ السعي لدولة رائدة يتطلب أن تكون الصناعة الثقيلة -مثل صناعة المحركات والآلات الصناعية- محرك الصناعة بشكل عام، وأن يكون التمويل الحكومي والاستثمارات الخاصة وقوداً لها، كما ينبغي أن تهيمن الدولة على الصناعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من الثروة الهائلة في البلاد، بما في ذلك وجود تريليونات من الروبيات المحبوسة عن الاستثمار الصناعي في البنوك وأسواق الأوراق المالية، فقد لجأ الحكام العملاء إلى أخذ القروض من المستعمرين بشروط منع التنمية الصناعية المحلية، في كلا القطاعين (الخاص والدولة).

ثالثاً: النواحي الشرعية: إنشاء قوة صناعية للدولة الرائدة في العالم.

أ- ستسعى دولة الخلافة من اليوم الأول لعودتها لأن تصبح هي الدولة الرائدة في العالم، دولة لا مثيل لها بين أيّ منافس، كما كانت عليه من قبل. وفيما يتعلق بالصناعة، فإنّ التركيز العسكري في سياسة الدولة سيؤدي إلى إرساء قاعدة صناعية ثقيلة، وقد تبوّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (٧٤)، "دائرة الصناعة هي الدائرة التي تتولى جميع الشؤون المتعلقة بالصناعة سواء أكانت صناعة ثقيلة كصناعة المحركات والآلات، وصناعة هياكل المركبات، وصناعة المواد والصناعات الإلكترونية. أم كانت صناعة

خفيفة، وسواء أكانت المصانع هي من نوع الملكية العامة أم من المصانع التي تدخل في الملكية الفردية ولها علاقة بالصناعة الحربية، والمصانع بأنواعها يجب أن تقام على أساس السياسة الحربية" وورد في شرح المادة أنّ "الدولة حتى تكون مالكة زمام أمرها، بعيدة عن تأثير غيرها فيها، لا بُدّ من أن تقوم هي بصناعة سلاحها، وتطويره بنفسها، حتى تكون باستمرار سيّدة نفسها، ومالكة لأحدث الأسلحة وأقواها، مهما تقدمت الأسلحة وتطورت، وحتى يكون تحت تصرّفها كل ما تحتاج إليه من سلاح، لإرهاب كل عدوّ ظاهر لها، وكل عدوّ محتمل".

ب- وفيما يتعلق بالتأميم والخصخصة، فالإسلام وهو الدين الحق قد حل هذه المشكلة من جذورها، فملكية الموارد العامة مثل المعادن وموارد الوقود وجميع أشكال الطاقة مثل الكهرباء جميعها من الملكية العامة؛ والانتفاع منها هو للناس كافة، وتكفل الدولة ذلك، وتعتبر المصانع التي تستخدم هذه المصادر من الملكية العامة أيضاً، ولا يجوز أن تكون هذه المصانع خاصة، وهذا يشمل الفحم والذهب والنحاس والمراعي ومصافي الغاز ومحطات إنتاج الكهرباء وشبكات التوزيع، ولا يجوز خصخصة أو تأميم مثل هذه المصانع ذات الصلة بالموارد العامة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه لا يجوز تأميم الملكيات الفردية أو ضمها إلى الممتلكات العامة.

وقد تبّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (١٣٨)، "المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية إلا أن المصنع يأخذ حكم المادة

التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد." وجاء في المادة رقم (١٣٩)، "لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة." وفي المادة رقم (١٤٠)، "لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها".

وقد تبني حزب التحرير كذلك في مقدمته للدستور، في المادة رقم (٧٤)، "يجب أن تقوم الدولة بنفسها بصنع سلاحها، وكل ما تحتاج إليه من آلة الحرب، ومن قطع الغيار. وهذا لا يتأتى للدولة إلا إذا تبنت الصناعة الثقيلة، وأخذت تُنتج أولاً المصانع التي تُنتج الصناعات الثقيلة، الحربية منها وغير الحربية. فلا بُدّ من أن يكون لديها مصانع لإنتاج السلاح الذري، والمركبات الفضائية، وإنتاج الصواريخ، والأقمار، والطائرات، والدبابات، والمدافع، والسفن الحربية، والمركبات المصفحة بأنواعها، والأسلحة الثقيلة والخفيفة بأنواعها. ويجب أن يكون لديها مصانع لإنتاج الآلات، والمحركات، والمواد، والصناعة الإلكترونية، وكذلك المصانع التي لها علاقة بالملكية العامة، والمصانع الخفيفة التي لها علاقة بالصناعات الحربية".

ت- وفيما يتعلق بالبحث والتطوير، فإنه يجب على الدولة أن تكفل وجود مراكز للبحث، تتمكّن الصناعة في الخلافة من جعلها رائدة على مستوى العالم، وسينطوي هذا على استثمارات كبيرة من قبل الدولة، وربط الصناعة بالبحث الجامعي، لتلبية متطلبات الدولة من المهندسين والمعماريين ومخططي المدن والأطباء والعلماء التربويين ومهندسي الزراعة... إلخ، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الدولة ستشجع مؤسسات القطاع الخاص للعب دورها في مجال البحث والتطوير، وقد تبنيّ حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (١٦٢)، "لجميع أفراد الرعية الحق في إنشاء المختبرات العلمية المتعلقة بكافة شؤون الحياة، وعلى الدولة أن تقوم هي بإنشاء هذه المختبرات".

ث- وفيما يتعلق بتمويل التنمية الصناعية، فإنه سيتم إنشاء الصناعات الأساسية بشكل قوي، من خلال إرجاع الممتلكات العامة للملكية العامة وملكية الدولة، وسيتم تطبيق الأحكام الشريعة الأخرى التي تتعلق بالإيرادات، حيث ستكون الدولة قادرة على تمويل التنمية الصناعية من خلال القطاع الحكومي والخاص، ومن دون الاعتماد على الأمم الأخرى والخضوع لشروطها، مما يسمح للدولة بأن تصبح مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بأمور مثل التكنولوجيا العسكرية والملبس والمسكن والتعليم والصحة.

كما أنّ سياسة التجارة الخارجية مع الدول غير المحاربة ستكون بطريقة تحثها على قبول الإسلام، حتى يصبح الإسلام في نهاية المطاف مهيمناً

على العالم بأسره، وقد تبنيّ حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم (١٦٥)، "يمنع استغلال الأموال الأجنبية واستثمارها في البلاد كما يمنح منح الامتيازات لأي أجنبي".

ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة الدستور لحزب التحرير ، للاطلاع على الأدلة كاملة من القرآن الكريم والسنة النبوية: ٧٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٢، ١٦٥. وللإطلاع على المواد ذات الصلة في مقدمة الدستور لدولة الخلافة يرجى الدخول على الرابط التالي على شبكة الإنترنت:

<http://htmediapak.page.tl/policy-matters.htm>

رابعاً: السياسة: الخلافة باعتبارها الطفرة الصناعية في العالم.

أ- صناعة قوية ومتنوعة باعتبارها الدولة الرائدة في العالم، مع صناعة حربية رائدة ومتطورة في مجال التنمية الصناعية.

ب- الملكية العامة للصناعات المتعلقة بالموارد العامة وملكية الدولة والملكية العامة للصناعات الأساسية تضمن توزيع الثروة في المجتمع؛ مع الحفاظ على الابتكار الأمثل والتنوع والإبداع.

ت- إنشاء أبحاث صناعية قوية من قبل الدولة والقطاع الخاص من خلال الدعم الكبير من الدولة.

ث- عدم اللجوء إلى القروض الاستعمارية ذات الشروط التدميرية، والاستغناء عنها بإيرادات الدولة الكبيرة، بما في ذلك الملكية العامة الهائلة مثل النفط والغاز.

الزراعة

أولاً: بداية: القوانين الوضعية الباكستانية لم تمكن باكستان من استغلال إمكاناتها الزراعية بشكل صحيح.

أ- من المعروف أنه حين طبقت الأحكام الشرعية التي أنزلها الله سبحانه وتعالى في بلاد المسلمين تحولت الأراضي الزراعية فيها إلى معجزة في العالم؛ في الوقت الذي كانت تزرع فيه أوروبا تحت الجوع والمجاعة، فأثارت الأراضي المباركة في الشام وثروتها الزراعية الهائلة مطامع الصليبيين، فكان غنى بلاد المسلمين سبباً للحملات الصليبية عليها، حتى كان شعار الحملات الصليبية الحقيقي هو "دعونا نذهب إلى أرض العسل واللبن". وعلاوة على ذلك، فإنّ الأراضي الإسلامية كانت خلال العصور المظلمة في أوروبا مصدراً رئيسياً للمحاصيل الزراعية الأساسية لها، وكانت دولة الخلافة السبّاقة في تعليم الأوروبيين أساليب الري الصيفي. أما بالنسبة لشبه القارة الهندية، فقد كانت في ظل الحكم بالإسلام تنتج أكثر من ٢٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي من المحاصيل الزراعية، مما أسال لعاب المستعمرين البريطانيين على الثروة الهائلة الزراعية، ولا سيما التوابل والبهارات.

ولكن عندما تم استبدال الأحكام الشرعية خلال فترة الاحتلال البريطاني بالقوانين الوضعية، كانت هناك مجاعة واسعة النطاق ضمن نفس الأراضي بسبب الحكم البريطاني، مما أدى إلى وفاة مئات الآلاف من شدة

الجوع، وحتى وقتنا الحالي والقوانين الوضعية تطبق في مجال الزراعة، حارمة بذلك باكستان من نعيم إمكانياتها الحقيقية كقوة زراعية.

ب- إنّ باكستان بطبيعتها تمتلك إمكانيات زراعية هائلة، فيوجد فيها مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تتغذى في غالبها من قبل أحد أكبر الأنهار في العالم (نهر السند)، وفيها أيد عاملة شبه ماهرة، ومناخها السائد متميز. وقد كانت الزراعة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي الباكستاني، حيث يتغذى الناس ويوفرون المواد الخام اللازمة للصناعة من خلالها، وهي أساس التجارة الخارجية الباكستانية، حيث يسهم القطاع الزراعي بما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف عائدات التصدير، ويشغل ما يقرب ٤٥٪ من القوة العاملة، ويوفر الدخل لما يقرب من ثلثي سكان الريف.

فبالإضافة إلى توفير الزراعة لأهم السلع الغذائية، فإنّها توفر المواد الخام للصناعات القائمة على الزراعة، وتولد عائدات ضخمة من خلال تصدير السلع الخام والمصنعة، يقدر متوسط معدل النمو السنوي من الناتج الزراعي في السنوات العشرين الماضية بنحو ٤٪، مع انخفاض بنسبة ٣٪ في السنوات الخمس الماضية. وكل هذا الإنتاج يحصل بالرغم من امتناع الحكومة عن دعم القطاع الزراعي، وبالرغم من استخدام المزارعين لأساليب زراعية بدائية، وعدم استخدامهم البذور المحسنة جينياً، وعدم توفر شبكات الري الحديثة، وعدم زراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة أو استصلاح

الأراضي القابلة للاستصلاح. فهناك أراضي زراعية غير مستغلة في باكستان، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في باكستان نحو ٣٠ مليون هكتار، ٢٢ مليون هكتار منها يتم زراعته والمساحة الباقية لا تزرع، ويتم زراعة ٧ ملايين هكتار فقط لأكثر من مرة واحدة في السنة.

ت- لقد أدت القوانين الوضعية -وكنتيحة حتمية للرأسمالية- إلى تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، مما جعل الأمر يزداد سوءاً -على الرغم من عدة جولات من الإصلاح الزراعي- فأصبح الملايين من الناس لا يقدرّون على كسب لقمة العيش الكريم وتأمين احتياجاتهم الأساسية، والسكان في المناطق الريفية في باكستان يعيشون حالة مجاعة حقيقية في وسط وفرة الأراضي والمحاصيل الزراعية، فوفقاً لتقارير التنمية البشرية الباكستانية فإنّ ٤,٥٧٪ من الفقراء يعملون عند أصحاب الأراضي من دون أجور، وهذا هو السبب في أن تصبح الأعمال غير الزراعية مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة للأسر الزراعية، وخاصة تلك الأسر الفقيرة أو من التي ليس عندها أرض، فيضطر جيوش من سكان الريف إلى ترك قراهم والانتقال إلى المدن بحثاً عن سبل العيش، ليناموا في نهاية المطاف في الشوارع، وليقفوا في طوابير طويلة لتدني الأجور في الوظائف الوضيعة! وقد أضافت التسهيلات الائتمانية الزراعية في باكستان إلى هذه المشاكل مشكلة أخرى، فمعدل الفائدة على القروض الزراعية مرتفع، ولا يتم تقديم القروض في الوقت المناسب أو لتكون كافية لسد الحاجة، مما يضطر المزارعين إلى الاقتراض من

مصادر غير رسمية، فنحو ٨,٥٠٪ من الفقراء يقتضون بمعدل مرتفع جداً للفائدة، ومن الشائع بين المزارعين القول "ولد في الديون، وينمو في الديون ويموت في الديون".

ثانياً: الاعتبارات السياسية: القوانين الوضعية هي السبب في شح الإنتاج الزراعي والفقير في الريف.

أ- ضمنت الرأسمالية بعد إلغاء قوانين الشريعة السماوية تركّز ملكية الأراضي في أيدي قلة قليلة. وعلى الرغم من رحيل الإنجليز، فقد ظلت الرأسمالية، وهكذا استمر هذا التركيز حتى أصبح السمة الغالبة على الزراعة الباكستانية، فتمتلك ٤٪ من الأسر الريفية أكثر من نصف الأراضي الزراعية، وأكثر من ٤٩٪ من الأسر الريفية لا تمتلك أي أرض زراعية، وعمال المزارع الذين لا يملكون أرضاً يستأجرون الأراضي الزراعية من ملاك الأراضي ثم يدفعون الأجرة الواجبة عليهم، وغالبية ملاك الأراضي يعتمدون على التاجير في تحصيل ثروتهم، لذلك فإنّ أولئك الذين يزرعون الأرض لا يحصلون عملياً إلا على فائدة قليلة، بينما أولئك الذين يملكون الأراضي يحصلون على حصة الأسد.

وما يسمى "بالثورة الخضراء" التي حصلت في ستينات القرن الماضي جعلت الأمور تسوء أكثر فأكثر، حيث سمحت للنخبة الصغيرة باستعادة الأراضي المؤجرة وطرد المستأجرين السابقين، مما تسبب في زيادة الفقر في الريف، وتدفق العمال الريفيين إلى المدن في البحث المحموم عن سبل عيش

بديلة، وبين ما تبقى من العمال الريفيين والمهاجرين إلى المدن وأصحاب الأراضي الغائبين، من الذين يُؤجرون أرضهم، يبقى النقص الإجمالي في الاستفادة من الأراضي الزراعية الوفيرة في باكستان.

ب- بغض النظر عن يأتي للحكم في الديمقراطية، فإنّ القوانين الكافرة المستعمرة التي يطبقونها تفاقم محنة المسلمين، لأنّ الديمقراطية ليست ملزمة بتطبيق أحكام الإسلام. إنّ حكومة بينظير بوتو هي أول من بدأ تطبيق سياسة زراعة الشركات لأول مرة في أواخر التسعينات، حيث وافقت على إدخال ١٩ شركة زراعية متعددة الجنسيات للعمل. وجاءت دفعة قوية لإطار السياسة العامة في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م عندما مررت حكومة مشرف سياسة الشركات الزراعية وقانون الشركات الزراعية، التي وفرت الأساس التشريعي جنباً إلى جنب مع سلسلة من الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب. ووفرت مجموعة السياسات التي تبنتها حكومة كياني/زرداري لعام ٢٠٠٩م حوافر تنافسية للمستثمرين الأجانب في مجال الزراعة، مع الإفراج غير المسبوق عن مساحات شاسعة من أراضي الدولة للمستثمرين الأجانب.

وفي ظل حكومة كياني/نواز فإنّ هذه السياسات ستجلب المزيد من البطالة والمشقة وضعف الإنتاج، فبينما يتم سحق المزارعين المحليين -من خلال الضرائب العالية على المدخلات الزراعية الأساسية مثل الأسمدة والبذور والآلات والنقل والوقود- تتمتع الشركات الأجنبية بمعاملة تفضيلية

فيما يتعلق بملكية الأراضي واستيراد الآلات والمعدات وكذلك تحويل أرباحهم إلى دولهم الأجنبية، وعلاوة على ذلك، فإنّ الشركات الأجنبية تفضل المحاصيل النقدية التي تستخدم في اقتصاداتها فلا تركز على توفير المحاصيل الغذائية الأساسية الضرورية للأمن الغذائي في باكستان. وبالتالي -وكنتيحة لتطبيق سياسات الاستعمار- فإنّ الديمقراطية عملت على اغتصاب قدرة باكستان الزراعية من خلال الشركات الأجنبية، وعملت على إضعاف قدرة باكستان على إطعام وإكساء نفسها، مما يجعلها أكثر اعتماداً على الواردات الأجنبية الأكثر تكلفة.

ثالثاً: الأمور التشريعية: تشجيع زراعة الأراضي والازدهار في المناطق الريفية، وتوفير الأمن الغذائي.

أ- سيزداد بعودة الخلافة الإنتاج الزراعي والعمالة الريفية، وبالتالي زيادة الأمن الغذائي في باكستان والازدهار، من خلال تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالأراضي في شبه القارة الهندية. والإسلام يربط بين مسألة ملكية الأرض وزراعتها، فعلى صاحب الأراضي -بغض النظر عما إذا كان يملك مساحات شاسعة من الأراضي أو مساحات صغيرة منها- الإشراف على زراعتها شخصياً، وسوف تساعد الدولة مالكي الأرض في زراعتها، سواء من خلال المنح أو عن طريق القروض غير الربوية.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم (١٣٦): "يجب كل من ملك أرضاً على استغلالها ويعطى المحتاج من بيت المال ما يمكنه من هذا

الاستغلال. وكل من يهمل الأرض ثلاث سنين من غير استغلال تؤخذ منه وتعطى لغيره".

أما إذا كان مالك الأرض غير راغب أو غير قادر على زراعة أرضه الزراعية -على الرغم من عرض تقديم مساعدة له- فإنه لا يُسمح له أن يؤجرها لآخر لزراعتها، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَزْرَعُهَا أَوْ أَمْنَحُهَا أَخَاكَ".

كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم (١٣٥): "يمنع تأجير الأرض للزراعة مطلقاً سواء أكانت خراجية أم عشرية، كما تمنع المزارعة، أما المساقاة فجائزة مطلقاً".

كما ويشجع الإسلام إحياء الأراضي الزراعية غير المزروعة "إحياء الموات" عن طريق منح الملكية إلى الشخص الذي يحيي الأرض الميتة لزراعتها، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ." [الترمذي]، وورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم (١٣٤): "الأرض الموات تملك بالإحياء والتحصير، وأما غير الموات فلا تملك إلا بسبب شرعي كالإرث والشراء والإقطاع".

ب- سوف تلغي الخلافة ملكية الأجانب للأراضي الزراعية، وستحرر المزارعين المحليين من أعباء الضرائب الثقيلة على المدخلات الزراعية، من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الإيرادات (العشر والخراج)، وإيرادات العشر هي على الإنتاج الزراعي الفعلي، والخراج يقدر على قدرة الأرض

الزراعية إذا زرعت بشكل حسن، وسيكون ذلك عاملاً قوياً لتحقيق الأمن الغذائي والرخاء أيضاً، كما تمتعت الأمة به لقرون تحت الحكم الإسلامي. وهكذا فإنّ الخلافة ستعطي الأولوية للمحاصيل الزراعية التي تلي احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والكساء، وتصدير الزائد منها في التجارة الخارجية كجزء من بناء علاقات مع الدول الأخرى لحمل دعوة الإسلام لها، كما سترعى الدولة برامج لتطوير مستويات الزراعة حتى تصبح مقياساً تقود العالم به، بما في ذلك استخدام أساليب الري الحديثة والأسمدة والوقاية من الأمراض واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، والتطورات الجديدة مثل الوقود الحيوي، كما سيتم إنشاء المراعي الكثيرة من أجل توفير الثروة الحيوانية.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم (١٦٥): "يمنع استغلال الأموال الأجنبية واستثمارها في البلاد كما يمنع منح الامتيازات لأي أجنبي. " وورد أيضاً في المادة (١٣٣): "الأرض العشرية هي التي أسلم أهلها عليها وأرض جزيرة العرب، والأرض الخراجية هي التي فتحت حرباً أو صلحاً ما عدا جزيرة العرب، والأرض العشرية يملك الأفراد رقبته ومنفعتها. وأما الأرض الخراجية فرقبته ملك للدولة ومنفعتها يملكها الأفراد، ويحق لكل فرد تبادل الأرض العشرية، ومنفعة الأرض الخراجية بالعقود الشرعية وتورث عنهم كسائر الأموال."

ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة الدستور لحزب التحرير

للاطلاع على الأدلة كاملة من القرآن الكريم والسنة النبوية: ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦،

وللاطلاع على المواد ذات الصلة من دستور دولة الخلافة يرجى الدخول على هذا الرابط على شبكة الإنترنت:

<http://htmediapak.page.tl/policy-matters.htm>

رابعاً: السياسة: الخلافة كقوة زراعية.

أ- استخدام الأراضي الزراعية بكفاءة عالية يحدث عن طريق ربط ملكية الأراضي الزراعية بزراعتها، وسوف تعطي الخلافة المنح والقروض بدون ربا لتعزيز قدرة الزراعة، والإسلام يعطي حق ملكية الأراضي الزراعية بإحيائها، وهذا يُوجد الأمن الغذائي ويعزز من حصة سكان الريف في الثروة إلى حد كبير.

ب- إنهاء الاتفاقات الاستعمارية والسياسات الضريبية المدمرة والسياسات الخارجية المفروضة على الأمة، من خلال استبدالها بأحكام الشريعة الإسلامية القائمة على توليد الإيرادات من ملكية الأراضي (الخراج والعشر) لتمكين هذه الأراضي من العودة إلى ما كانت عليه في السابق "سلة الغذاء العالمية".

ت- ستقوم الخلافة ببناء السدود على الأنهار لاستخدامها في ري المحاصيل الزراعية، كما ستمد شبكات للري إلى الأراضي القريبة والبعيدة من مصادر المياه، كما ستفتح المشاتل والمختبرات لتطوير المشاتل والحبوب المحسنة جينياً، وستوفر السماد والمبيدات الحشرية، حتى تصبح دولة الخلافة مكتفية

ذاتياً في الزراعة ومنتجة لمختلف أنواع الحبوب والفواكه والخضروات والوقود الحيوي.

الكهرباء

١- بداية: لا يمكن تحمل الناس لثمن الكهرباء وعدم توفره بسبب مفهوم الخصخصة الرأسمالي المتبنى والمعمول به من قبل الحكومات الديمقراطية.

بسبب تطبيق الديمقراطية الرأسمالية، فإنّ الحكومة هي المسؤولة عن أزمة الكهرباء في باكستان، والنظام الرأسمالي الحالي يضمن من خلال الخصخصة مصالح فئة قليلة من الرأسماليين المحليين والأجانب، ويؤمن استفادتهم الكاملة من موارد الكهرباء، بينما يبقى عامة الناس في مشقة، وبسبب الخصخصة فإنّ أسعار الكهرباء مرتفعة لأنّ ملاك القطاع الخاص يريدون جني الأرباح الطائلة، وكمثال على ذلك فقد أشرف البنك الدولي عن كتب على ارتفاع أسعار الكهرباء، فرصد ارتفاع أسعار الكهرباء بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ حتى وصل الحال إلى دفع الناس أثمان الكهرباء في فصل الشتاء بأكثر مما كانوا يدفعونها في ذروة الصيف قبل الخصخصة. لذلك فإنّه في الوقت الذي يجمع فيه ملاك القطاع الخاص الثروة من خلال امتلاكهم للموارد الضخمة للكهرباء، يظل بقية المجتمع يعاني من ارتفاع أسعار الطاقة ومن استمرار ارتفاعها، وبالإضافة إلى ذلك فإنّه فيما يتعلق بنقص الكهرباء، فقد ورّطت الحكومة نفسها في الديون لهذه الشركات الخاصة بمليارات الروبيات، ما دفع بالشركات الخاصة المنتجة للكهرباء إلى تقليص إنتاج الكهرباء بسبب عدم سداد الحكومة لدينها، وبسبب "أزمة الديون" هذه فقد تم إنتاج أقل من ١٠٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء، على

الرغم من أنّ القدرة الإنتاجية هي أكثر من ١٩٨٥٥ ميغاوات، وتنخفض إلى ١٥١٥٠ ميغاوات في أوقات انخفاض منسوب تدفق الأنهار على السدود، وهذا الإنتاج لا يتناسب مع حاجة البلاد من الكهرباء الذي يتراوح ما بين ١١٥٠٠ ميغاوات في الأشهر الباردة وتصل إلى ١٧٥٠٠ ميغاوات في ذروة فصل الصيف الحار، ولذلك تمتد ساعات انقطاع التيار الكهربائي من ١٢-١٨ ساعة يوميا في الصيف، وست ساعات في فصل الشتاء بسبب عدم إنتاج الطاقة بشكل كاف، كل هذا نتيجة تحويل قطاع توليد الكهرباء إلى مصلحة لجني الثروات الطائلة وليس اعتباره حقا للناس.

٢- الاعتبارات السياسية: التحكم الرأسمالي في الكهرباء مصلحة للمستعمرين والحكام الحاليين فقط وهو حرمان للأمة منها.

أ- تنتج باكستان ٦٥٪ من الكهرباء من المصادر الحرارية، من حرق النفط والغاز، وتنتج ٣٣٪ من الطاقة المائية (الكهرومائية)، وذلك باستخدام ضغط المياه على السدود، و ٢٪ من الطاقة النووية، والقدرة الإنتاجية هي أكثر من كافية لتلبية الطلبات الحالية على مدار السنة.

ب- فيما يتعلق بالمخزون الحراري، فإنّ الأمة تمتلك أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط وأكثر من أربعين في المائة من احتياطيات العالم من الغاز، وتعد باكستان أحد أكثر البلدان امتلاكاً للاحتياطي العالمي من الفحم.

ت- فيما يتعلق بتطوير أشكال أخرى لتوليد الكهرباء لتلبية الطلب عليه في المستقبل، مثل توليد الطاقة الشمسية، والمد والجزر وطاقة الرياح، فإنّ في

الأمة الإسلامية من الخبراء من هم أكثر من قادرين على إنتاج الطاقة من هذه المصادر.

ث- ومع ذلك، فإنه بسبب الخصخصة فإنّ هذه الشركات هي الوحيدة التي تستفيد من هذه الموارد الوفيرة، هي والقوى الاستعمارية الأجنبية، وكذلك الشركات المحلية المملوكة من قبل حاشية الحكام أو الحكام أنفسهم.

ج- الحكام الحاليون وسادتهم الاستعماريون يستفيدون من غرق الناس في بحر المآسي الاقتصادية، فمن شأن ذلك التخفيف من قدرة الأمة على النهوض والإطاحة بالنظام الحالي الفاسد، وهذا هو معنى "الفوضى الخلاقة" التي قال بها دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق.

٣- النواحي الشرعية: ضمان تأمين الطاقة والوقود للناس

سيقضي الإسلام على الاقتصاد الرأسمالي ويحل محله النظام الاقتصادي في الإسلام، والنظام الاقتصادي في الإسلام يضمن توزيع الثروة بالعدل، ومن ضمن آليته الملكية العامة لموارد الكهرباء والفحم والنفط والغاز، فهذه الموارد ليست ملكية دولة ولا هي ملكية أفراد، وبدلاً من ذلك، فإنّ الدولة تدير هذه الموارد لضمان استفادة جميع الرعايا منها، بغض النظر عن العرق أو المذهب أو اللون أو الفكر أو الدين، كما أنّ الخلافة ستلغي الضرائب على الوقود والطاقة والتي أدت بشكل كبير إلى زيادة أسعارها، بينما سيتم تزويد الناس بهذه الموارد بأسعار التكلفة، وإذا تم بيع بعض هذه الموارد الفائضة للدول غير المعادية فإنه يتم إنفاق عائداتها على احتياجات الناس،

لذلك فإنّ سياسة الإسلام في الكهرباء في ظل الخلافة ستترسى دعائم التصنيع القوي في باكستان.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٣٧ "تتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء هي: أ- كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلدة. ب- المعادن التي لا تنقطع كمناجم البترول. ج- الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بجزائها كالأنهار"، كما ورد في المادة ١٣٨ "المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية إلا أنّ المصنع يأخذ حكم المادة التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد"، وورد في المادة رقم ١٣٩ "لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة"، وفي المادة ١٤٠ "لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها".

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة للدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن والسنة: ١٣٧،

١٣٨، ١٣٩، ١٤٠

٤ - حيّلا الدولة الرائدة في العالم، الخلافة

أ- ستعيد الخلافة الغاز والفحم والنفط والكهرباء إلى الملكية العامة، فينتج عن ذلك أسعار معقولة للكهرباء وبسعر التكلفة.

ب- توفير الطاقة أمر ضروري لتطوير قاعدة صناعية قوية، وهي ضرورة لأي دولة تطمح إلى قيادة العالم.

ت- المفاهيم الإسلامية الفريدة في الطاقة ستكون مثالا ساطعا للعالم سيدفعه إلى التخلي عن الرأسمالية.

ارتفاع الأسعار

١- بداية: السبب الرئيس في الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار هو انخفاض قيمة العملة بشكل مستمر، لأنها لا تستند إلى الذهب والفضة.

في الأصل فقد كانت الروبية تشبه العملات الأخرى، كالدولار والجنيه الإسترليني والفرنك، حيث كانت مدعومة بمال حقيقي في شكل معدن نفيس، فالدولار كان مدعوماً بالذهب، أما الروبية فكانت مدعومة بالفضة، وقد عمل هذا النظام على استقرار قيمة الوحدة النقدية داخلياً، داخل الدولة، وخارجياً في التجارة الدولية.

والدليل على ذلك، أنه كان مستوى سعر الذهب في سنة ١٩١٠ نفسه في سنة ١٨٩٠. واليوم فإنّ هناك ما يكفي من الذهب والفضة في العالم لدعم الاقتصاد الحقيقي والمعاملات، مثل شراء وبيع الغذاء والملابس والبيوت والكماليات وآلات التصنيع والتكنولوجيا... الخ. لكن بسبب الممارسات الرأسمالية فقد فاق الطلب على النقد المعروض الطلب على الذهب والفضة، فتخلت الدول عن المعدن النفيس كأساس لعملاتها، لذلك أصبحت العملة مدعومة بقوة الدولة فقط، فتطبع المزيد من النقود دون أن تكون مدعومة بشكل كامل بالذهب والفضة، فتصبح قيمة كل ورقة نقدية جديدة أقل من التي طبعت قبلها. ولأنّ النقود تُستعمل إما لشراء سلع أو خدمات، لذلك أصبحت قيمة النقود أقل، إن لم تكن بلا قيمة تقريباً. وازدادت الحاجة إلى النقود للشراء، فبدأت أسعار جميع السلع والخدمات بالارتفاع. وارتفاع الأسعار بشكل مستمر الآن جزء من النظام الذي أوجد التضخم على

نطاق واسع، وهذا هو سبب ارتفاع الأسعار بهذه السرعة. وهكذا فإنّ الروبية التي كانت تساوي أكثر من ١١ غراماً فضة قبل الاحتلال البريطاني، فإنّه بعد أكثر من مائتي عام في ظل النظام الرأسمالي الآن تساوي حوالي (١/٩٠٠) من غرام فضة.

وقبل الحرب الأمريكية على المسلمين في أفغانستان والعراق...، كنت تحتاج إلى ٣٠,٩٧ روبية لشراء دولار أمريكي واحد، وخلال نظام مشرف، يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٨/٨/١٥، ارتفعت لتصل ٧٦,٩ روبية، ما جعل التضخم في باكستان يصل لأعلى مستوياته خلال ٣٠ سنة. والآن في ظل نظام كياني وزرداري، فإنّك تحتاج لأكثر من ٩٨ روبية لشراء دولار أمريكي واحد. وبمرور كل سنة تفقد الروبية من قيمتها وتصبح قيمتها الشرائية أقل بالارتفاع الكبير في الأسعار، مثل شراء اللحم الذي أصبح بعيداً عن متناول أيدي معظم الناس، والفواكه التي باتت من كماليات الحياة، والخضروات التي أصبحت عبئاً كبيراً على كاهل الناس. وقيمة الروبية اليوم تساوي أقل من بيسا قبل عدة عقود، وعلى الرغم من الادعاءات المطمئنة الكاذبة للحكومة، إلا أنّ الحقيقة على عكس ذلك، فالروبية تنهار بشكل مستمر، وهي السبب الرئيس الذي يؤدي للارتفاع الهائل في الأسعار، ومع ذلك فإنّ الحكومة مستمرة في طباعة المزيد من المال دون أن تبالي بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، منهكة بحفر قبر شريان الحياة الاقتصادية وعملتها.

٢- الاعتبارات السياسية: معالجة العوامل التي تؤدي إلى مزيد من الطلب على النقود.

أ- التضخم هو نتيجة مباشرة للإقراض الربوي، فالرأسمالية تتلاعب بسعر الفائدة للسيطرة على الاقتصاد، ومالكو البنوك الخاصة يستخدمون أموال المودعين لإيداعها في البنك المركزي في حسابات خاصة لتكسب من ارتفاع معدلات الفائدة، فتاريخياً، فإنه ما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٣، كان متوسط سعر الفائدة ١٢,٧٥٪ ولأنّ بنك الدولة لم يكن يملك المال الفائض لتسديد الفائدة للبنوك الخاصة، فإنه عوض النقص عن طريق طباعة المزيد من الأوراق النقدية من أجل دفع فائدة إيداعات البنوك، لذلك تلقت المصارف الخاصة الأموال على شكل فوائد من البنك المركزي لتستخدمها في دفع أموال للمودعين بمعدل فائدة أقل قليلاً، والفرق يعد ربحاً للبنوك الخاصة، وهكذا فإنه بدلاً من الحد من التضخم أصبحت الفائدة في حد ذاتها سبباً للتضخم لفرضها طباعة المزيد من المال أو أقل قيمة، بينما البنوك المملوكة للقطاع الخاص لا يكون عندها حاجة للتوجه نحو الاستثمار لأنهم يسعون وراء "الربح" على القروض من خلال الفائدة. وهكذا، فإنه في مجال الخدمات المصرفية الرأسمالية، تظل شريحة قليلة من المجتمع تستفيد بشكل كبير، ويظل أكثر الناس يعانون تحت الصدمات من القروض، ومن خفض الإنفاق وفقدان قيمة الروبية، وارتفاع الأسعار وإغلاق الشركات والبطالة، وكلها تدور في دوامة مستمرة من التدمير الاقتصادي.

ب- يتكون الرصيد الرأسمالي للسياسة التجارية من خفض قيمة الروبية، وهو أيضا يؤدي إلى التضخم، ولكونها دولة مستوردة وضعيفة في التصنيع، فإنّ الحكومة الباكستانية الرأسمالية تشرف على تخفيض قيمة الروبية، وفقا لأوامر صندوق النقد الدولي، وهذا الذي يدعون أنهم قاموا به لمعالجة التوازن التجاري لباكستان، وهذا الذي يجعل الدولة تشجع على الصادرات من السلع المحلية وليس الاستيراد، ومع ذلك فإنّه من خلال تخفيض قيمة الروبية، فإنّ الحكومة الباكستانية تزيد من تكاليف التصنيع، وهو ما تسبب بالفوضى في قطاعي الزراعة والمنسوجات وغيرها من القطاعات التي تعاني بالفعل من سياسة أسعار الفائدة المرتفعة. وبالتالي، فإنّ ارتفاع تكلفة الاقتراض، جنبا إلى جنب مع الزيادة في تكاليف التصنيع، دفع بالشركات والعديد من الصناعات بأن تكون غير قادرة على المنافسة دوليا، وانخفاض في حجم الصادرات الرئيسية لأنها غير قادرة على العثور على مشتريين لمنتجاتها باهظة الثمن، فتدهور توازن باكستان للمدفوعات، مما زاد من استمرار استيراد المواد الغذائية الأساسية، على الرغم من كونها رابع أكبر اقتصاد زراعي في العالم، وباكستان هي مستورد كبير للمواد الغذائية، وهذا يعني أنّ على باكستان أن تدفع أكثر لاستيراد المواد الغذائية بعد تخفيض قيمة العملة، مما تسبب في تضخم أسعار الغذاء المحلية بشكل كبير. وفي السنوات الأخيرة، أحرز تضخم أسعار الغذاء تزايدا بسبب انخفاض قيمة الدولار لربط الروبية الباكستانية بالدولار. وإخفاء فشل سياسات تخفيض قيمة العملة، اعتمدت الحكومة الباكستانية أكثر فأكثر على تحويلات المغتربين والصادرات المحلية من المواد الغذائية الأساسية لتعزيز توازن مدفوعات باكستان، ومن أجل توازن المدفوعات وهو من الصعب جدا على أهل باكستان،

وفي محاولة يائسة لكسب النقد الأجنبي لتحسين ميزان المدفوعات، لجأت الحكومة الباكستانية إلى تصدير المواد التي يحتاجها الناس من المواد الغذائية الأساسية، مثل الأرز والقمح، مما يؤدي إلى نقصه في الأسواق المحلية، وعلاوة على ذلك، فإن صعوبة التبادل التجاري يحول دون الحصول على العملات الأجنبية وإعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي، ولكن ما يعود على الوطن هو مدفوعات خدمة الديون لتعزيز الاقتصادات الأجنبية. وهكذا، اضطرت الحكومة الباكستانية إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي إلى تعقيد مشاكلها، وهذه القروض الجديدة تأتي بمزيد من الفائدة، ما يجعل باكستان، شأنها شأن معظم البلدان "النامية" قد دفعت القرض الأصلي مرات عدة وهي في الواقع عاجزة عن "التطوير"، لأن هذه القروض توجد ظروفًا تخنق الاقتصاد، بدءًا بأسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملة، فضلًا عن مجموعة كاملة من القيود على النمو الزراعي والصناعي.

ت- العودة إلى معيار الذهب والفضة حل عملي للمسلمين، فبلاد المسلمين في دولة الخلافة القادمة قريبًا إن شاء الله من المرجح أن تحتوي على الكثير من موارد الذهب والفضة، ولأنّ الأمة تمتلك موارد كبيرة فإنّ هناك حاجة ماسة لهذه الموارد من قبل بلدان أخرى، مثل النفط والغاز والفحم والمعادن والسلع الزراعية، والتي يمكن أن تستخدمها الدولة لمقايضتها بالذهب والفضة، كما أنّ لدى البنوك في البلدان الإسلامية عملات دولية مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والتي يمكن استخدامها للتبادل أيضًا، ولدى البلدان الإسلامية القدرة على الاكتفاء الذاتي في

السلع الأساسية، وبالتالي فإن الاقتصاد الحقيقي يكون مستقراً ومقاوماً للتلاعب والمضاربات، بمجرد إلغاء الاقتصاد الطفيلي.

٣- الأمور الشرعية التي تتعلق باستعادة مرجعية الذهب والفضة

أ- لقد فرض الإسلام أن تكون عملة الدولة مدعومة بالشروة المعدنية الثمينة وهي بالتحديد الذهب والفضة، وهو ما ينهي الأسباب الجذرية للتضخم، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أمر المسلمين بسك دينار الذهب والذي يزن ٤,٢٥ غراماً، والدرهم الفضي الذي يزن ٢,٩٧٥ غراماً كعملة للدولة، هذا هو سبب تمتع الخلافة باستقرار الأسعار فيها لأكثر من ألف سنة، واليوم تستطيع الخلافة مقايضة السلع مثل النحاس والعملات الأجنبية بالذهب والفضة، وسيكون تعامل الدولة بالذهب والفضة في التعاملات الدولية، على الرغم من أن العالم الإسلامي فيه الاكتفاء الذاتي في معظم الأمور. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة التعامل بقاعدة الذهب والفضة في التجارة الدولية ينهي النظام غير العادل المفروض من أمريكا من خلال فرض الدولار على التجارة الدولية، وكما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦٦ "تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي"، وفي المادة ١٦٧ "نقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما. ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزانة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة"، وفي

المادة رقم ١٦٨ "الصرف بين عملة الدولة وبين عملات الدول الأخرى جائز كالصرف بين عملتها هي سواء بسواء".

ب- سيكون بيت المال في دولة الخلافة دائرة مالية لدعم نمو الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك التنمية الزراعية والصناعية، فالاقتصاد في دولة الخلافة ليس طفيلياً يستنزف الثروة من الاقتصاد من خلال الربا، والبنوك الخاصة الحالية أصبحت بحاجة إلى توسيع الحاجة للمعروض النقدي باستمرار، وفقدان في القيمة في العملة، والزيادة الناتجة في الأسعار، وسوف يكون التركيز الوحيد على تطوير اقتصاد حيوي وقوي، وذلك باستخدام القروض لتحفيز القطاعات الزراعية والصناعية المحلية، كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦٩ "يُمنع فتح المصارف منعاً باتاً، ولا يكون إلا مصرف الدولة، ولا يتعامل بالربا ويكون دائرة من دوائر بيت المال. ويقوم بإقراض الأموال حسب أحكام الشرع، وبتسهيل المعاملات المالية والنقدية".

ت- وبدلاً من تدمير الاقتصاد واللجوء صاعرين إلى المزيد من القروض، فإنه بعد إقامة الخلافة في باكستان مثلاً على قاعدة ثابتة، فإن ذلك سيرسل رسالة مدوية في العالم للتخلص من نموذج الظلم الاستعماري الغربي المسنود بالفائدة والإقراض بشروط مجحفة، فهذا هو النظام الظالم الذي يمنع الدول من الوقوف على قدميها في ظل الظروف الخائفة، على الرغم من أنها قد سددت القرض مرات عدة من اقتصادياتها على شكل فوائد. وكما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦٥ "وأما القسم الثاني من المادة فإن دليل تحريمه هو أنه يجعل الدولة مالياً

تابعة لمن يرتبط بهم نقدها من الدول الكافرة، وتكون فوق ذلك تحت رحمة هذه الدولة الكافرة من ناحية مالية، وكلاهما حرام. والقاعدة الشرعية: "الوسيلة إلى الحرام حرام". ولذلك كان ارتباط نقد الدولة الإسلامية بالأجنبي حرام".

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية في مقدمة الدستور لحزب التحرير للاطلاع على الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة: ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩.

٤- الأخذ بيد الخلافة كي تصبح نموذجا اقتصاديا للعالم

أ- تعزيز واستقرار العملة من خلال دعمها بالثروة الحقيقية من الذهب والفضة، لوضع حد للتضخم المتزايد، والذي شل القطاعات الصناعة والزراعية، ومرة واحدة وإلى الأبد.

ب- إنهاء تعاملات المصارف الربوية الخاصة وإيجاد مؤسسات مالية تابعة لبيت المال أي فروعاً له تعطي قروضا بدون فوائد وذلك لتغذية اقتصاد نشط، ويمتد ذلك إلى تمويل ودعم القطاعات الزراعية والصناعية.

ت- العمل على القضاء على القروض الاستعمارية على الصعيد العالمي، والتي حولت دول العالم إلى قطاعات من المتسولين.